The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.1, PP. ٤٠٨-٤٢٩
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد 10، العدد 1، ٢٠١٨ ص ص٤٢٩-٤٠٨

Iraq and World Trade Organization after year 2003

العراق ومنظمة التجارة العالمية بعد عام ٢٠٠٣

(*) م.م همسه قصي

Abstract

The World Trade Organization was founded on the ruins of the GATT in 1994 when more than 100 countries signed it in Marrakesh, Morocco, as one of the results of the Uruguay Round of trade negotiations between the members of the GATT. The main objective of the WTO is to achieve freedom of international trade by eliminating of Discriminatory treatment with regard to the flow of international trade and the removal of all restrictions, barriers that would prevent the flow of trade across States.

Because of Iraq's existence for several decades in isolation because of previous policies and the resulting wars and blockade, which created economic distortions in most activities that weakened its competitiveness so that the economic reform in Iraq is a necessity, and one of the most important means of this reform is to integrate with The global economy requires a heavy effort to qualify for accession to the World Trade Organization.

Therefore, this research came to prove its hypothesis that stems from the vision of whether there is a positive relationship between Iraq's accession to the WTO and the possibility of achieving strategic and economic goals for Iraq, so it is inevitable that Iraq's accession

(*)جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.

to the WTO, but to benefit the Iraqi economy from joining to make accurate calculations of losses and profits, and in order to maximize Iraq's benefits and minimize its losses, a set of recommendations for accession must be taken and discussed in the research.

المستخلص:

نشأت منظمة التجارة العالمية على أنقاض منظمة الجات في عام ١٩٩٤ عند توقيع أكثر من مائة دولة عليها في مراكش المغربية، كأحد النتائج التي أسفرت عنها جولة الاوروغواي من المفاوضات التجارية بين أعضاء إتفاقية الجات، والهدف الرئيس للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بأنسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول.

وبسبب بقاء العراق، على مدى عدة عقود، في حالة عزلة بسبب السياسات السابقة وما نتج عنها من حروب وحصار مما خلق تشوهات إقتصادية في معظم النشاطات التي أضعفت قدراته التنافسية بحيث أصبح الاصلاح الاقتصادي في العراق ضرورة لابد منها، ومن أهم وسائل هذا الاصلاح هو الاندماج مع الاقتصاد العالمي وهذا يتطلب السعي بجهد كثيف للتأهل للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية.

لذلك جاء هذا البحث ليثبت فرضيته التي تنطلق من رؤية مفادها هل هناك علاقة طردية بين إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وإمكانية تحقيق أهداف إسترتيجية وإقتصادية للعراق، لذلك لا مناص من انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، ولكن لكي يستفاد الاقتصاد العراقي من إنضمامه لابد من إجراء حسابات دقيقة للخسائر والأرباح، ومن أجل تعظيم منافع العراق وتدنية خسائره، لابد من إتخاذ مجموعة من التوصيات اللأزمة للإنضمام والتي تم مناقشتها في البحث.

المقدمـــة :

عانى الاقتصاد العراقي وعلى مدى عقود من الزمن حالة من التدهور والازمات المتكررة بسبب الظروف التي المت به وتوجهات النظام السياسي خلال الحقبة الممتدة من عام (١٩٨٠-٢٠٠٣)، والتي رمت بظلالها على مجمل الحياة الاقتصادية وفرضت عزلة تامة للعراق عن محيطه الاقليمي والدولي وأسهمت تلكم العقوبات في زيادة الاختلال في الاقتصاد العراقي وتعميق أزمته .

وبدخول القوات الامريكية عام ٢٠٠٣ أزدادت أزمة الاقتصاد العراقي، فنمو أي أقتصاد وتنميته يتطلب شروط أهمها وجود بيئة أمنه ومستقرة، فضلاً عن توافر درجة من الرقي الثقافي (الحضاري) الى جانب العوامل الاخرى .

فالتغيرات التي حدثت في ظل الاحتلال الامريكي للعراق تركت تداعياتها على بيئة الاقتصاد العراقي ككل، أذ أن أزمة الاقتصاد العراقي تمحورت حول أنهيار الدولة ومؤسساتها كافة، وظهور تشوهات إقتصادية في معظم نشاطاته، مما أضعفت قدراته التنافسية بحيث أصبح الاصلاح الاقتصادي في العراق ضرورة وليس خياراً. ومن أهم وسائل هذا الاصلاح هو الاندماج مع الاقتصاد العالمي وهذا يتطلب العمل بجهد حثيث للتأهل للأنضمام لمنظمة التجارة العالمية، كونها تضم أكبر تجمع إقتصادي في العالم في الوقت الحالي، وتحاول عبر مجموعة من الاجراءات والقرارات نحو تنظيم حركة الاقتصاد العالمي بإتجاه الالتزام بحرية التجارة في كافة الميادين، لذا فأنه يجرى النقاش منذ فترة طويله حول جدوى إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وفيما إذا كان هذا الانضمام لمصلحة البلد أم أنه يمثل تحدياً خطيراً عليه وله تداعياته الغير محسوبة النتائج .

لذلك فأن هذا البحث سيسلط الضوء على منظمة التجارة العالمية (wto) ومزايا إنضمام العراق اليها والتحديات التي ستواجه العراق في حالة إنضمامه اليها .

إشكالية البحث :

بسبب ما حل بالعراق من ظروف ومشاكل عديدة، يتصف حال الاقتصاد العراقي بالضمور والتخلف التكنولوجي بكل قطاعاته، فهو يكاد يستورد كل شيء ولا يصدر غير النفط، فضلاً عن عدم وجود حلول جذرية للمشاكل الاقتصادية الكبيرة التي يعانيها، لذا لاشك من أن العراق سوف يستفيد من إنضمامه الى منظمة التجارة العالمية (wto) إذا ما تعززت مقدراته في التخصص بالانتاج، وفي إستقطاب الاستثمارات الاجنبية، وفي تأمين توريد السلع والخدمات بأفضل العطاءات. ولكن في الوقت نفسه إن هذا الإنضمام له أثاره السلبية التي سوف تترتب على العراق في حالة دخوله للنمظمة، لذا فأن مشكلة البحث تتمثل في وجود إشكاليات في كلا الخيارين المطروحين .

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها هل هناك علاقة طردية موجبة بين إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وإمكانية تحقيق أهداف إسترتيجية وإقتصادية للعراق أم لا ؟

هدف البحث :

بيان الاثار الايجابية والسلبية للإنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (wto) على الصناعة العراقية وعلى الاقتصاد الوطني عموماً في ظل وضعه الراهن بغية تحديد الخيار المناسب للعراق وتحديد الاجراءات المطلوبة لتذليل العقبات وتقليص الخسائر الناجمة عن الانضمام الى الحد الادنى .

هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث الى مبحثين :

المبحث الاول : مفهوم منظمة التجارة العالمية (wto)

أولاً : ماهي منظمة التجارة العالمية.
ثانياً : الهيكل الاساسي للمنظمة.
ثالثاً : أهداف المنظمة.
رابعاً : المبادىء التي تقوم عليها المنظمة.
خامساً : مهام المنظمة .
سادساً : نظام منظمة التجارة العالمية .

المبحث الثاني : إشكالية إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

أولاً : دوافع العراق للإنضمام الى المنظمة .
ثانياً : إيجابيات إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية .
ثالثاً : سلبيات إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية .

المبحث الاول
مفهوم منظمة التجارة العالمية

أولاً : ماهية منظمة التجارة العالمية

هي "المنظمة الدولية التي تتعامل مع القواعد العالمية للتجارة بين دول العالم, وتأمن عملية تدفق التجارة بين الدول بيسر وسهولة, وفض المنازعات التجارية بين الدول من حيث تحرير أكثر للتجارة عن طريق التفاوض, وتضمن عرض وأمان مستمر للمستهلكين وخيارات

أكثر من السلع والمواد الخام والخدمات, وتنظم التجارة بين المنتجين والمصدرين والمستوردين لأعمالهم التجارية" [١].

وهناك من يعرفها على" أنها الأساس القانوني والمؤسسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وهي توفر الالتزامات التعاقدية الأساسية التي تحدد كيف تقوم الحكومات بصياغة وتطبيق قوانين وتعليمات التجارة المحلية" [٢] .

نشأت منظمة التجارة العالمية على أنقاض منظمة الجات في ١٥/٤ / ١٩٩٤ عند توقيع أكثر من مائة دولة عليها في مراكش المغربية، كأحد النتائج التي أسفرت عنها جولة الاوروغواي من المفاوضات التجارية بين أعضاء إتفاقية الجات، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً، حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي إنشأت في إعقاب الحرب العالمية الثانية[٣] .

وتشير الدراسات الاولية الى أن تطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وما سيواكبها من تدابير لتحرير التجارة العالمية سوف يؤدي الى إرتفاع الدخل الحقيقي العالمي الى مايتراوح مابين (٢١٣- ٢٧٤) مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٠٢، أي المتوقع أنه يكون نصيب الدول النامية من هذه الزيادة ما يقارب (٨٠) مليار دولار سنوياً وهو ما يعادل (١,٥%) من إجمالي ناتجها المحلي، ويتوقع إيضاً أن تتوسع المبادلات التجارية الدولية بنسبة (١٠%) سنوياً، وفي المقابل يعتقد الكثير من المراقبين بأن مسألة تحرير التجارة العالمية أمر يهم بالدرجة الاولى الدول الصناعية وشركاتها المتعددة الجنسيات، وبالتالي فأن مجموعة الدول النامية سيكون مدى إستفادتها اقل بكثير من الدول المتقدمة[٤] .

ثانياً : الهيكل الاساسي للمنظمة

يتشكل هيكل منظمة التجارة العالمية من عدد من الأجهزة وهي[٥] :

١. **المؤتمر الوزاري :** ويتكون من جميع الدول الأعضاء (على مستوى وزراء التجارة الخارجية) ويعقد إجتماعاً كل عامين. ويتمتع بسلطة إتخاذ القرارات المتعلقة بأتفاقيات تحرير التجارة بما في ذلك قيود بنود الاتفاقية .

٢. **المجلس العام :** ويتكون من ممثلين من كافة الدول الأعضاء، ويتولى مسؤوليات المؤتمر الوزاري فيما بين دورات إنعقاده، ويقوم بوضع القواعد التنظيمية واللوائح الإجرائية الخاصة به وبعمل اللجان المختلفة، كما يتولى مسؤولية وضع الترتيبات اللازمة مع المنظمات

الحكومية الدولية الأخرى والتي تضطلع بمسؤوليات متداخلة مع تلك الخاصة بمنظمة التجارة العالمية .

٣. **جهاز تسوية المنازعات :** وهو أحد الأجهزة الرئيسية التي تشمل ولايته كافة مجالات السلع والخدمات والملكية الفكرية بشكل متكامل .

٤. **آلية مواجهة السياسات التجارية :** وهي المختصة بمراجعة السياسات التجارية الدولية للدول الأعضاء وفقاً للفترات الزمنية المحددة بنص الاتفاق، وتتراوح بين عامين للدول المتقدمة، وأربعة أعوام للدول النامية، وستة أعوام للدول الأقل نمواً .

٥. **المجالس النوعية بالمنظمة :** وهي مجلس لشؤون تجارة البضائع، ومجلس لشؤون تجارة الخدمات ومجلس لشؤون جوانب التجارة المتصلة بحقوق الملكية، وعلى كل مجلس من هذه المجالس أن يشرف على تطبيق الاتفاقيات الخاصة به، وعضوية هذه المجالس التي تعقد عند الضرورة مفتوحة أمام ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة .

٦. **أمانة المنظمة :** وهي هيئة داخل المنظمة يقوم المدير العام للمنظمة بتعيين موظفيها وتحديد واجباتهم وشروط خدمتهم وفقاً للأنظمة التي يعتمدها المجلس الوزاري .

ومن الجدير بالذكر أن القرارات في المنظمة تتخذ بالاغلبية المطلقة للمصوتين ولكل عضو في إجتماعات المؤتمر الوزاري و المجلس العام صوت واحد[٦] .

ثالثاً : أهداف المنظمة

أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وذلك بالقضاء على صورة المعاملة التمييزية فيما يتعلق بأنسياب التجارة الدولية، وإزالة كافة القيود والعوائق والحواجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول[٧] .

أما أهداف المنظمة المعلنة التي تبلورت بعد إعادة تأسيسها عام ١٩٩٤ فهي[٨] :

١. إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية .
٢. تحقيق التنمية ورفع مستوى معيشة الدول الاعضاء فيها .
٣. إيجاد الية تواصل بين الدول الاعضاء .
٤. تنفيذ إتفاقية الاوروغواي .
٥. تسوية المنازعات .
٦. تحقيق أو رفع مستوى التشغيل الكامل .

٧. زيادة الكفاءة الانتاجية والارتقاء بمستوى الخدمات وجعل أسعارها منافسة .
٨. زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة الحواجز الكمركية .
٩. إعتماد المناقشات والمفاوضات في حل مشاكل التجارة العالمية.
١٠. تسهيل الوصول إلى الاسواق ومصادر المواد الاولية .
١١. تشجيع حركة الانتاج ورؤوس الاموال والاستثمارات .
١٢. الاستغلال الامثل للحوار الاقتصادي العالمي .
١٣. رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الاعضاء .
١٤. تنشيط الطلب الفعال .
١٥. تحقيق الميزة النسبية التي يتمتع بها كل بلد في إنتاج السلع التي يتميز فيها عن غيره من الدول والمتاجرة بها .

رابعاً : المبادئ التي تقوم عليها المنظمة

تقوم منظمة التجارة العالمية على عدد من المبادئ أهمها[٩] :

١. **مبدأ عدم التمييز :** وينطوي هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة، أو منح رعاية خاصة لإحدى الدول على حساب الدول الأخرى، بحيث تتساوى كل الدول الأعضاء في الجات في ظروف المنافسة بالأسواق الدولية، فأي ميزة تجارية يمنحها بلد لبلد آخر يستفيد منها دون مطالبة باقي الدول الأعضاء .
٢. **مبدأ الشفافية :** يقصد بهذا المبدأ الاعتماد على التعريفة الكمركية وليس على القيود الكمية (التي تفتقر إلى الشفافية) أي أن تكون التعريفة محددة على الكيف إذا اقتضت الضرورة تقييم التجارة الدولية، وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية، أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار والتعريفة الكمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل الحصص (حصص الاستيراد)، ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتج المحلي .
٣. **مبدأ المفاوضات التجارية :** وهذا المبدأ معناه إعتبار منظمة التجارة العالمية هي الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات .
٤. **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية :** أي منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة، وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية .
٥. **مبدأ التبادلية :** يقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها، ولكن في

إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية، بمعنى أن كل تخفيف في الحواجز الكمركية أوغير الكمركية لدولة ما، لا بد وأن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الآخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة وما تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد، ويصبح ملزماً لكل الدول، ولا يجوز بعده إجراء أي تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

٦. **مبدأ تجنب سياسة الاغراق:**[١٠] ويقوم على بيع السلعة المنتجة محلياً بالاسواق الدولية بسعر يقل عن إسعار السلع البديلة أو المماثلة أو بسعر يقل عما تباع به في الاسواق المحلية لذلك فأن هذا المبدأ يتضمن عدم قيام الدول المنضمة الى منظمة التجارة العالمية بتصدير منتجاتها بإسعار تقل وبصورة غير طبيعية عن الاسعار المحلية لنفس هذه المنتجات في البلد المستورد مما يلحق الضرر بمصالح منتجي نفس تلك المنتجات في الدول المستوردة أو يهدد بوقوع مثل ذلك الضرر، أي أن الهدف الاساسي من هذا المبدأ هو السيطرة على الاسواق وتحقيق المنافسة المتكافئة لان البيع بسعر منخفض كفيل بأن يؤثر على المنتجين المنافسين في تلك الاسواق .

خامساً : مهام المنظمة

إن مهام منظمة التجارة العالمية هي[١١] :

١. إدارة وتطبيق إتفاقات التجارة المتعددة الأسواق والجماعية التي تجسدها المنظمة .
٢. العمل كمنتدى للمفاوضات التجارية المتعددة الأسواق .
٣. العمل على حل الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء .
٤. الإشراف على السياسات التجارية الوطنية وإصدار ملاحق تجارية. تبين مؤشرات التجارة وتوضح السياسات التجارية في الدول الأعضاء.
٥. التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية.

سادساً : نظام منظمة التجارة العالمية

يتألف نظام (wto) من الاتفاقيات الرئيسية التالية[١٢] :

١. الاتفاقيات المتعددة الاطراف بشأن التجارة في السلع ومنها gatt عام ١٩٩٤ والاتفاقات المرتبطة بها .
٢. الاتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات gats .
٣. إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية trips .

المبحث الثاني
إشكالية إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

تؤكد الحقائق التاريخية أن النمو المتزايد للتجارة الدولية كان محركاً رئيساً للنمو الاقتصادي العالمي على مدى العقود الاخيرة، وقد حققت البلدان التي تبنت ستراتيجيات التكامل في الاطار العالمي نتائج إيجابية، في حين تخلفت عنها البلدان التي عزلت نفسها عن التجارة الدولية، كما كان للأستثمارات الاجنبية المباشرة دور مهم في تعزيز النشاط الاقتصادي الدولي وتبادل المنافع عن طريق إستخدام القدرة التنافسية الدولية وتنمية الصادرات في إطار الارتباط القوي بين الميزات النسبية والكفاءة الاقتصادية .

وعلى هذا الاساس تسعى منظمة التجارة العالمية الى توسيع نطاق الفرص المتاحة في التجارة الدولية عن طريق إزالة أو تخفيف القيود المفروضة عليها[١٣] .

وقد بقي العراق على مدى عدة عقود في حالة عزلة بسبب السياسات السابقة وما نتج عنها من حروب وحصار مما خلق تشوهات إقتصادية في معظم النشاطات التي أضعفت قدراته التنافسية بحيث أصبح الاصلاح الاقتصادي في العراق ضرورة لابد منها، ومن أهم وسائل هذا الاصلاح هو الاندماج مع الاقتصاد العالمي وهذا يتطلب السعي بجهد كثيف للتأهل للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية[١٤].

أولا : دوافع العراق للانضمام الى المنظمة

يمكن تلخيص أهم وأبرز الاسباب التي دفعت العراق الى التقدم بطلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية(wto) بالاتي[١٥] :

١. تحظى منظمة التجارة العالمية بموقع متميز على مستوى المؤسسات الدولية وتقوم بدور مهم ومحوري على النطاق الدولي لاتساع نطاق صلاحياتها ليشمل ليس فقط إزالة وتخفيض الحواجز الكمركية التي تعترض التجارة الدولية وإنما ايضاً الحواجز والمعوقات غير الكمركية وتنظيم تجارة الخدمات وإيجادها لالية خاصة لتسوية المنازعات التجارية بطريقة فعالة .
٢. يتصف إداء السوق العالمي الان بحدة المنافسة بين المنتجين ويوفر الانضمام الى منظمة التجارة العالمية التسهيلات التي تحقق ميزة تنافسية أكبر لجميع الدول الاعضاء لمواجهة الدول الاخرى خارج نطاق المنظمة .

٣. إن إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية سيؤدي الى توجيه إهتمامات المنظمة لقضاياه بالشكل الذي ينسجم مع ثقله الاقتصادي ووزنه التجاري الدولي .
٤. من جهة أخرى تلعب التجارة الدولية دوراً كبيراً في عملية النمو الاقتصادي للدول وبالتالي تحقق الرفاهية المعيشية لمواطنيها والتجارب التنموية (لليابان والنمورالاسيوية) خير مثال على ذلك، وللتعرف بشكل أكبر على الاهمية التي تحظى بها التجارة الدولية فيمكن ملاحظته على مانستهلكه من سلع وخدمات لنرى بوضوح أن معظم تعاملاتنا هي مع دول العالم تقريباً، لذلك أصبح الانفتاح التجاري الدولي ضرورة ملحة ومن الطبيعي أن يهتم العالم بتنظيم التبادل التجاري والعمل على تحريره من القيود والعقبات التي تعيق تدفقه بسهوله ويسر وهذا ما تسعى الى تحقيقه منظمة التجارة العالمية .
٥. إن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية أصبح أمراً حتمياً لتحكم الدول الاعضاء في المنظمة ب٨٥% من حجم التجارة العالمية مما يجعل الدول غير الاعضاء في عزلة تجارية .
٦. لا توجد دولة عربية أو مجموعة من الدول العربية تتمتع بالاكتفاء الذاتي خاصة في ظل الغياب الكامل للسوق العربية المشتركة ولقد أوضحت التجارب العالمية للمقاطعة الاقتصادية أثارها الخطيرة على أي دولة بمفردها خاصة أن جميع الدول العربية هي دول مستوردة صافية للغذاء والدواء أضافة الى التكنولوجيا وهذا يجعل مصالحها مرتبطة بالدول المتقدمة .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو أن هذه المؤسسة العالمية أثارت وماتزال البعض من الجدل والنقاشات حول آليات عملها؟ وما إذا كانت تحقق من خلالها مصالح عموم الدول والأقاليم، أم إنها معنية بالدرجة الأساس بتأمين مصالح الدول التي مولت ووضعت وصاغت أهدافها ومبادئها وأحكامها العامة ؟.

هذا التساؤل قد يبدو بدهياً في عرف الكثير من الباحثين ولم يعد يثير الحماسه، بإعتبار أن الجدل حوله قد حسم حين أختارت الكثرة الساحقة من دول العالم الانضمام الى (wto)، غير أن السؤال يعني إن تلك الدول التي مازالت مترددة في موقفها من الانضمام الى هذه المنظمة لذلك لقد تنوعت حولها المطارحات ما بين رافضة للإنضمام ومؤيدة .

ومما يزيد الوضع تعقيداً أن رغبات الانضمام أوشكت تصطدم بعقبات ومتاهات جديدة، إذ لم يعد مجرد إعلان الرغبة وتقديم طلب الانضمام يعني القبول فوراً، بل الأمر أصبح أكثر تعقيداً مما تفترض

المبادئ العامة للمنظمة، الشيء الذي جعل مواقف الدول التي لم تحسم موقفها بعد تكتسي طابعاً جدالياً[١٦] .

ثانياً : إيجابيات إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

أن منظمة التجارة العالمية تساهم بشكل كبير في نمو العلاقات التجارية الدولية في ظل الاتفاقيات المختلفة التي تحكم نشاطها لذلك سوف يترتب على الحصول على عضوية هذه المنظمة تحقيق العديد من المكاسب التي يمكن أن تؤثر إيجاباً على إقتصاد العراق عند الانضمام ويمكن إيجاز هذه المكاسب بالأتي :

١. تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الاسواق الدولية وتنمية الصادرات مما يتيح للصناعات فرصة التوسع في كمية الانتاج وتنويع خطواته وهذا يؤدي بالتالي الى تخفيض التكاليف الانتاجية .
٢. حماية المنتجات الوطنية من الاجراءات التعسفية التي قد تفرضها الدول الاجنبية حيث تتيح منظمة التجارة العالمية من خلال لجان وهيئات حسم المنازعات العاملة لديها فرصة لمعالجة القضايا التجارية التي قد تتطرأ نتيجة فرض بعض الدول إجراءات تعسفية ضد صادراتها .
٣. ضمان عدم التمييز ضد الصادرات العراقية بموجب مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ومبدأ المعاملة الوطنية وبهذا سيضمن إن الصادرات العراقية لن تعاني بعد الانضمام الى هذه المنظمة من أي تعريفة بالنسبة للرسوم الكمركية أو أي ضرائب إضافية على الحدود أو الرسوم أو الضرائب المحلية كما هو مطبق على المنتجات المماثلة المحلية أو المستوردة .
٤. تهيئة الظروف المناسبة للإستثمارات الجديدة والتوسع الاستثماري .
٥. إن تحرير التجارة الدولية الذي تهدف اليه منظمة التجارة العالمية سيؤدي الى أن يتجه كل بلد الى إنتاج المواد والسلع التي يتمتع بها بميزة نسبية عالية مما يؤدي الى تحسين في جودة تللك المنتوجات وتخفيض تكاليف الانتاج وهذا بالطبع سيؤدي الى إنخفاض كلفة المشتريات وبالتالي رفاهية المواطن العراقي[١٧] .
٦. الانفتاح على الخدمات وإتاحة فرص جديدة لموردي الخدمات .
٧. حماية مصالح العراق عبر جهاز تسوية النزاعات في المنظمة .
٨. تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي .
٩. إستعادة دور العراق على المستوى الدولي[١٨] .

ولابد من الاشارة الى أنه من الامور المهمة في هذا الموضوع هو أن منظمة التجارة العالمية عند تأسيسها منحت العديد من السماحات للبلدان النامية لكي تتمكن من تكييف أوضاعها وتحسين قدراتها التنافسية، ويظن الكثير أن فترات السماح هذه تبدأ في تاريخ إنضمام البلد الى المنظمة بينما فترات السماح هذه بدأت عند تأسيس المنظمة في عام ١٩٩٤، وهذا يعني أن البلدان التي تتاخر في الانضمام الى المنظمة ستواجه شروطاً أكثر صرامة من البلدان التي سبقتها[١٩] .

وأن الإجابة على التساؤل المطروح بصدد الانضمام من عدمه يتطلب التمسك بالمعايير الموضوعية وليس الاعتماد على التقديرات الحدسية والآراء المسبقة .

إن هذه الدراسة المقدمة هي محاولة لطرح تصور محدد عن الفرص التي ينبغي عدم تفويتها التي توفرها أنظمة التجارة العالمية الجديدة، وفي نطاق فرضية عدم إمكان أجراء حساب موضوعي ودقيق لمستويات الخسائر أو الأرباح المحتملة، حتى يتمكن المتعايشون مع الوضع التجاري العالمي من بناء مواقفهم في ضوءها[٢٠] .

وهناك عدة إعتبارات يجب الاخذ بها من قبل الدول العربية وبضمنها العراق لنجاح مساعيها في تحقيق المكاسب المتوقعة من الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتقليل الخسائر المحتملة وهي[٢١] :

١. لابد من قيام الدول العربية بدراسة الاثار المتوقعة للإتفاقيات المختلفة للمنظمة في إطار عربي متكامل وبذل جهود كبيرة للتوصل الى نتائج دقيقة قبل أن تدفع تلك الدول رسوم تفوق بكثير المردودات والمنافع المتوقعة التي تقدمها المنظمة المتمثلة في نظام التعويضات للأعضاء المتضررين (منح قروض سهلة ومعونات غذائية) كونها تمثل دور الرقيب التجاري والقاضي والحكم لفض المنازعات .
٢. العمل على رفع الكفاءة الانتاجية في مختلف القطاعات الانتاجية العربية وتطوير المنتجات من حيث الجودة والمواصفات وتقليل تكاليف الانتاج والتسويق لمواجهة المنافسة ولإكتساب مساحة أكبر من الصادرات العالمية خاصة في الانشطة التي تتمتع بمزايا تنافسية .
٣. ضرورة إعداد برنامج شامل لتطوير الزراعة العربية وزيادة إنتاج الحبوب والسلع الزراعية والنباتية ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي منها لتفادي إستيراد تلك السلع بأسعار عالية .
٤. ضرورة وجود تكتل إقتصادي عربي يتمثل بداية في إنشاء منطقة تجارة حرة كتلك التي دعت اليها جامعة الدول العربية لتتطور فيما بعد

الى إتحاد كمركي حيث أصبح هذا التكتل ضرورة تحتمها المتغيرات الاقتصادية الدولية الراهنة .

إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

قدم العراق طلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٤، وهذا يتطلب أن تقدم الحكومة العراقية الوثائق المتعلقة بقطاع الزراعة والخدمات إضافة الى الحواجز التقنية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية والامور المتعلقة بالصحة والملكية الفكرية...الخ، وكل ذلك يتطلب تقديم خطة عمل تشريعية لما تنوي الحكومة إجراءه من تغيير في الجوانب التنظيمية والتشريعات بما يتناسب مع شروط الانضمام الى المنظمة[٢٢] .

وإن عملية الانضمام مسألة تحتوي على تعقيد بسبب تشعب وشمول إتفاقية الانضمام وبغية أن يتأهل العراق للدخول الى المنظمة يجب أن تقوم الحكومة بإجراءات **(شروط الانضمام)** من شأنها الايفاء بما يلي[٢٣] :

١. الالتزام بمستوى أدنى من سياسات الحماية الكمركية .
٢. إزالة جميع أنواع القيود الكمية المفروضة على الاستيرادات ووضع تعريفة كمركية وهذا يتطلب مراجعة شاملة لقوانين الكمارك العراقية وخاصة قانون الكمارك رقم ٢٣ لعام ١٩٨٤ وأيضاً القوانين المتعلقة بالقضايا الفنية .
٣. رفع دعم الصادرات .
٤. العمل على تطبيق سياسة زراعية مناسبة تعالج قضايا الدعم أولاً والسماح بدخول الواردات الزراعية الى الاسواق المحلية وكيفية خضوعها الى التعريفية الكمركية ثانياً.
٥. تحرير قطاع الخدمات وفتحه الى العالم الخارجي حيث تصر المنظمة على تطبيق مبدأ عدم التمييز في قطاع الخدمات .
٦. على العراق إصدار وتطبيق قدر من التشريعات المتوافقة مع متطلبات الحد الادنى من الحماية لحقوق الملكية الفكرية المتفق عليها في إتفاقية الاورغواي لمنظمة التجارة العالمية .
٧. إنجاز مسودة قانون الاجراءات الوقائية .
٨. إنجاز مسودة قانون الاجراءات المضادة لأغراق السوق .
٩. التزام العراق بتنفيذ سياسات إصلاحية شاملة للاقتصاد العراقي بما يسمح بحرية حركة رؤوس الاموال والاستثمارات الخارجية...الخ .

أما إجراءات إنضمام العراق الى المنظمة فهي كألاتي[٢٤] :

١. قبول طلب العراق (صفة المراقب) بالاجماع في شباط عام ٢٠٠٤ .
٢. تم تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بأنضمام العراق الى المنظمة في ٦/٧/ ٢٠٠٤ برئاسة وزير التجارة وأعضاء من الوزارات الاخرى رقم الامر الوزاري (٢٢٦٥) .
٣. تم تشكيل فريق العمل الذي يفاوض العراق على الانضمام خلال إجتماع المجلس العام للمنظمة في كانون الاول عام ٢٠٠٤ .
٤. قدمت مذكرة العراق الى المنظمة في إيلول عام ٢٠٠٥ درست المذكرة وتم تعميمها على الاعضاء وطرحت أسئلة واستفسارات على العراق وتمت الاجابة من قبله .
٥. تم تحديد إجتماع فريق العمل الاول لمراجعة مذكرة العراق في ٢٥/٥/ ٢٠٠٧، وحدد فريق عراقي مفاوض لحضور الاجتماع برئاسة وزير التجارة وحضر الاجتماع غالبية الدول الاعضاء في المنظمة وتم طرح الاسئلة والاستفسارات وإنتهى الاجتماع ووصف بالنجاح .
٦. تم تحديد الربع الاول من عام ٢٠٠٨ لعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل وحددت الشروط المطلوبة من العراق وتمت الاجابة من قبله وسلمت الى المنظمة بتاريخ ٢٤/١/ ٢٠٠٨.
٧. تم تحديد موعد إنعقاد الاجتماع الثاني في ٢/٤/ ٢٠٠٨ وتشكيل فريق عراقي مفاوض إيضاً بنفس التشكلية التي إعتمدت في الاجتماع الاول وتمت مناقشة الاجوبة والملفات التي قدمها العراق بعد الاجتماع الاول، وطلبت رئيسة اللجنة من العراق أن يقدم عروض السلع والخدمات والاجابة على الاسئلة تحضيراً للأجتماع الثالث ولم يتم تحديد موعد الاجتماع لحد الان .

ثالثاً : سلبيات إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

إن منظمة التجارة العالمية هي الخطوة الاخيرة في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي (بنظمه الاقتصادية والسياسية)، وبناءاً على ذلك تعد مسألة العضوية في هذه المنظمة من أهم المشاكل المطروحة التي تواجهها دول عديدة[٢٥]، وتختلف البيئة التجارية الدولية التي تواجهها الدول النامية ومنها العراق في ظل الانفتاح، فالمنافسة تشتد وأساس النجاح يتغير ومدى المنافسة يصعب قياسه وتحتل التجارة الخارجية محور إهتمام بلدان العالم وذلك لانها تعول عليها كثيراً لتحقيق مكاسب مهمه بحيث أصبحت مسألة الانضمام الى (wto) تعتمد وبشكل رئيس على مدى إمتلاك سلعها مزايا تنافسية تفوق السلع المماثلة لها في الاسواق

العالمية وفي العراق تتضح أثار منظمة التجارة العالمية من خلال مجموعة من العوامل وهي[٢٦] :

١. هيكل الصادرات أي مدى إعتماد العراق على عدد من المنتجات المحددة في تشكيلة صادراته إذ يشكل النفط أكثر من ٩٠% من إجمالي الصادرات .
٢. مدى عمق تحرير التجارة وأهمية الصناعة للعراق بعد أن ظل يعاني من حصار طيلة فترة التسعينات .
٣. نمط التصنيع المعتمد حيث أعتمد العراق على ستراتيجية تعويض الواردات وراء حماية كمركية عالية وسيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية .
٤. القدرة التنافسية للمصنوعات العراقية نسبة الى مستويات التصنيع العالمي إذ ماتزال المنتجات العراقية تتميز بإنخفاض كفاءتها وإرتفاع أسعارها وبعيدة عن تطبيق أنظمة إدارة الجودة .

لذلك فأن إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية من دون توفر شروط مسبقة يعني ترتب أثار مهمه ومباشرة عليه ستنعكس على الصناعة وتجارتها نتيجة المنافسة الشديدة وعدم القدرة على الاستجابة لاتفاقيات المنظمة ويتضح ذلك من خلال[٢٧] :

١. تصاعد درجة التعريفة الكمركية بإرتفاع درجة مستوى التصنيع إذ تفرض رسوم كمركية أعلى على المنتجات تامة الصنع مقارنة بالمنتجات الناشئة وبالتالي الحد من القدرة على التصدير .
٢. الاثر السلبي في النشاط الاقتصادي بشكل عام في الانتاج والاستخدام في النواحي الصناعية والخدمية من جراء المنافسة غير المتكافئة في الجودة والنوعية وحجم التكاليف .
٣. إهتمام المنظمة بإتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية والتي تتطلب تأمين مستوى أعلى من الحماية للمنتجات الصناعية والتي تركز على حق منع طرف لأطراف عدة من صنع أو إستخدام أو بيع أو إستيراد المنتج الا بموافقة الجهة المالكة أو المحتكرة للابداع وكذلك حق منع الاخرين من تصنيع أي سلعة من دون ترخيص من الشركة المالكة إضافة الى حق منع الاخرين من البيع أو الاستيراد إذا كان متعلقاً ببراءة الاختراع لعملية صناعية الا بإذن من صاحب البراءة وعلى أساس ذلك لن يكون أمام العراق سوى المشاركة في الاستثمار الاجنبي.
٤. تؤدي عملية التحرير الى إنهيار الصناعة المحلية الموجهة الى السوق الداخلية كما أدت هذه التدابير الى تدفق السلع الترفيهية في حين قل عبء الضرائب على مجموعات الدخل المرتفع نتيجة لتخفيض رسوم الاستيراد على السيارات والسلع المعمرة ولاتحل السلع الاستهلاكية

المستوردة محل الانتاج المحلي فحسب بل أن هذه الحمى الاستيرادية تسهم في النهاية في تضخم الدين الخارجي .

٥. ضرورة تطبيق قواعد المنافسة الدولية بخصوص تعاقدات المشتريات الحكومية إذ يتوجب مشاركة المنتجين المحليين والاجانب على حد سواء في عطاءات المشتريات الحكومية وعدم أقتصارها على المنتجين المحليين مما سيجرد الصناعة من أحد أهم أساليب دعم الصناعة الى جانب زيادة نسبة المنافسة التجارية بينها وبين الصناعة الخارجية .

٦. هناك من يعتقد إن الاستثمارات الاجنبية سوف تسهم في توفير المزيد من فرص العمل وستخفض تكاليف الانتاج والنقل والحصول على التكنولوجيا وهذا الاعتقاد سرعان مايتبدل في حالة دراسة تجربة هذه الشركات في معظم الدول النامية .

وهنا لابد من الاشارة الى أن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية يعني التحول الى نظام إقتصادي تحكمه قوانين السوق وهذا التحول يفترض متطلبات معينة تفرضها منظمة التجارة العالمية وينفذها صندوق النقد والبنك الدوليين تحت غطاء التثبيت الاقتصادي والاصلاح الهيكلي[٢٨] .

ولا يستطيع أحد أن يخفي أو ينكر الآثار الكبيرة التي ستترتب على نتيجة إنضمام العراق

إلى منظمة التجارة من النواحي الاقتصادية بجميع فروعها القطاعية (صناعية وزراعية) والتجارية والمالية والنقدية في الامد القصير والمتوسط والبعيد .

وفي الامد القصير فأن الانضمام السريع يعني جملة من السياقات نذكر أبرزها[٢٩] :

١. يكرس تخلف القطاع الزراعي العراقي أمام إغراق السلع الغذائية للاسواق العالمية، وبالتالي يتحول العراق إلى بلد مستورد لمفردات الامن الغذائي والوطني والمحاصيل الاساسية، أي ان تحرير أسعار السلع الزراعية سيجسد تراجع الانتاج المحلي أمام التدفق الاجنبي .

٢. القضاء نهائياً على ما تبقى من دعم الدولة لعملية الانتاج الزراعي في توفير الاسمدة والبذور والخدمات الزراعية، وهي أحد الشروط والاملاءات التي تسبق الانضمام مما يؤدي إلى إرتفاع كلفة الانتاج الزراعي للمحاصيل الاستيراتيجية .

٣. رفع حماية ودعم قطاع الصناعة الخاص والعام يجسد أثر المنافسة غير المتكافئة في جودة الانتاج الوطني .

٤. سيتأثر العراق سلبياً بالارتفاعات المتوقعة على أسعار المواد الغذائية العالمية .
٥. ضعف الامكانيات المحلية في تطبيق الاجراءات التي تشترطها المنظمة لغرض الاستفادة منها محلياً .
٦. تضييق وتحجيم الانتاج المحلي للصناعة والزراعة سيكون سبباً مباشراً لتفشي البطالة في الريف والمدن .

هذا بالاضافة الى أن الانضمام للمنظمة العالمية يتطلب تحديث الانظمة وتشريع قوانين جديدة، وهذا السعي يجب أن يصاحبه أصلاح إقتصادي وإجتماعي على نطاق واسع، وعلى سبيل المثال عدم وجود قوانين تتعلق بدعم المنتوج الوطني، حيث أن وجود هذا القانون يبين موقف الحكومة من موضوع الدعم الذي تقدمه الى القطاع الخاص وتحديد القطاعات الاقتصادية التي سوف تستمر الحكومة بدعمها بعد الانضمام الى المنظمة .
كما أن توفير شروط الانضمام الى المنظمة والتفاوض معها ليس من مهام وزارة التجارة لوحدها وإنما يفترض أن تشارك الوزارات الاخرى ذات العلاقة مثل الزراعة والصناعة والصحة للإهتمام بهذا الموضوع وتوفر التسهيلات اللازمة وغير...الخ[٣٠] .

(الخاتمة)

التوصيات :

من خلال ما تقدم يمكن القول إن إنضمام العراق للمنظمة يعد بمثابة ترويض للإقتصاد العراقي الذي يعاني من الضعف والوهن وما يصاحبهما من مضاعفات سلبية، وإن الاصلاح يستلزم الحزم والثبات في إتخاذ القرارات النافعة حتى لو نجم عنها تضحيات في المدى القصير، إن بيئة المنظمة لا توفر البيئة الأمنة للاقتصاد المترهل، بل توفر الاطار العام للتبادل التجاري التنافسي كلاً بحسب إمكانياته وكفاءته .
ولكن تعاليم المنظمة فيها من المرونة للأخذ بنظر الاعتبار الظروف الخاصة بكل دول
(إذ أن هناك بعض السماحات والاستثناءات)، وإذا ما كان البعض يخشى من خطورة الانتماء فأن ثمن البقاء خارج المنظمة أو التأخر في دخولها سيكون باهضاً إيضاً، ولاشك أن الانضمام للمنظمة خيار صعب للدول النامية ومنها (العراق) لابد منه .

لذا لا مناص من الإنضمام الى منظمة التجارة العالمية الى الأبد، ولكن لكي يستفاد الاقتصاد العراقي من إنضمامه لابد من إجراء حسابات دقيقة للخسائر والأرباح، ومن أجل تعظيم منافع العراق وتدنية خسائره، لابد من **إتخاذ التوصيات** اللأزمة للإنضمام والتي تستوجب الآتي[٣١] :

١. إعتماد إستراتيجية عشرية للنهوض بالإقتصاد العراقي، إذ لا توجد الى الآن إستراتيجية واضحة المعالم، وتعتمد خطتين خميسيتين، الأولى (٢٠١٠ – ٢٠١٤)، والثانية (٢٠١٥-٢٠١٩) .
٢. الأولى تستهدف إعادة الإقتصاد العراقي الى مستوى عام ١٩٨٠، قبل الحرب، وهذه الخطة تضع أسس الانطلاق الاقتصادي للعراق، بينما الثانية تركز على بناء منظومة الانتقال الى إقتصاد تصديري لا يعتمد على النفط كما هو الآن .
٣. تنشيط القطاع الزراعي والسعي الى تأسيس شركات زراعية تتولى الإنتاج الزراعي، الذي يكون نواة للتصدير ولاسيما لمنطقة الخليج، وفي هذا لدى العراق إمكانات كبيرة في المنافسة، ناهيك عن الرغبة في إستهلاك المنتجات الزراعية العراقية، بشرط إستيفائها لمتطلبات التصدير التي تعتمدها الدول المجاورة من مثل (الأردن، سوريا، لبنان، تركيا) .
٤. يجب أن تستحدث في وزارة التجارة دائرة خاصة(دائرة دعم الصادرات)، مهمتها الترويج والبحث عن الأسواق التي يمكن للصادرات العراقية مستقبلاً من التواجد بفاعلية فيها .
٥. تشكيل لجنة من وزارة التخطيط والتجارة والصناعة والزراعة، لتحديد أي من السلع العراقية يمكن النهوض بها وتطبيق معايير الجودة العالمية(ISO) عليها كيما تكون صالحة للمنافسة العالمية .
٦. عدم التنازل مطلقاً عن الحماية الكمركية، بشرط أن تمهل الصناعات العراقية مدة خمسة سنوات، لكي ترتب أوضاعها لغرض الخروج للمنافسة في الأسواق العالمية، وهذه هي تجربة كوريا في دعم صناعاتها .
٧. تلتزم وزارة التجارة إتجاه الصناعات النشيطة والناجحة والتي تحقق مبيعات خارجية تنمو بإستمرار وبشكل ملموس، بتقديم أشكال من الدعم لها .
٨. إن تتعهد وزارة التجارة بتسهيل عرض السلع العراقية المنتجة من قبل القطاع الخاص أو العام، على قدم المساواة في معارضها الدولية، كجزء من الدعم الترويجي لها.

٩. في قطاع الصناعة يمكن للعراق أن ينافس بقوة في الأسواق العالمية في الصناعات الإنشائية، وفي صناعة التمور(ليس بشكلها البائس الحالي) وكذلك في منتجات نسيجية صوفية، وفي منتجات أخرى كثيرة، فيما لو جرى تأهيلها .

١٠. إنما يحتاجه الاقتصاد العراقي عشرة سنوات على الأقل لكي يكون موهلاً للإستفادة من معطيات التجارة الحرة الدولية .

مما سبق يستلزم الاستفادة من الاستثناء الذي تمنحه منظمة التجارة العالمية، بأقصى ما يمكن، لكي يكون بمقدور العراق مواجهة إشتراطات المنظمة، وهذا الاستثناء يمكن أن يكون عشرة سنوات، ولذلك لابد من التخطيط قبل تحديد الإنضمام، لكيفية نقل الاقتصاد العراقي من حالته الحالية الى حالة تجعله يستفيد من الإنضمام .

الهوامش :

١) منظمة التجارة العالمية ما هي، تاريخها، فوائدها، سلبياتها، ٢٠٠٨، الانترنت . (www.almhml.com/p.1)

٢) ماهي منظمة التجارة العالمية (wto)، ٢٠٠٤، الانترنت . (www.nabdh_alm3ani.net/p.1)

٣) تعريف منظمة التجارة العالمية وإختصاص كل دولة فيها، ٢٠٠٩، الانترنت. (www.ejabat.google.com/p.1)

٤) د.سهيل حسين الفتلاوي، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢١٧.

٥) محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية (wto)، ٢٠٠٤، الانترنت . (www.minshawi.com/p.2)

٦) مصطفى سلامه، منظمة التجارة العالمية : الية إدارة إتفاقيات الجات، ١٩٩٧، ص٦٤ .

٧) محمد سليم الحربي، مصدر سبق ذكره، p3 .

٨) مكي محمد ردام، ماذا يعني انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (wto)، ٢٠٠٧، الانترنت . (www.iraqism.com/p.1)

٩) العراق ومنظمة التجارة العالمية، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية (قسم wto)، وزارة التجارة، بغداد، ٢٠٠٩، ص٥ .

١٠) ثائر محمود رشيد، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧٣ .

١١) عبد علي عوض، العراق ومنظمة التجارة العالمية، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٢٩٤٤)، ٢٠١٠، الانترنت. (www.ahewar.org/p.1)

١٢) العراق ومنظمة التجارة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص٤ .

١٣) د.محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي(الواقع الحالي وتحديات المستقبل)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط١، ٢٠٠٦، ص٣٠ .
١٤) د.مظفر حسني علي، مزايا إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، جريدة المدى، العدد(٢٤١١)، ٢٠١٠، ص١ .
١٥) يسرى عامر عبد الكريم العبيدي، أثر إدارة التفاوض في قيادة مفاوضات إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص٧٤.
١٦) د. عبد علي كاظم المعموري، حول إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية : افتراضات الخارج وحقائق الداخل، بحث منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص٦ .
١٧) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، عمان، ١٩٩٩، ص٢٣٠-٢٣١ .
١٨) د. مظفر حسني علي، مصدر سبق ذكره،ص٢ .
١٩) د. عبد علي كاظم المعموري، الوطن العربي: ما العمل؟ في ظل تحرير التجارة الدولية، بحوث ودراسات، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٤، ص١٢ .
٢٠) د. عبد علي كاظم المعموري، حول إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية : إفتراضات الخارج وحقائق الداخل، مصدر سبق ذكره، ص٩.
٢١) يسرى عامر العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٩١ .
٢٢) عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي: الاسس والمقومات _ القيود والتحديات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط١، ٢٠٠٦، ص٩٣ .
٢٣) د.كمال البصري، العراق ومنظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٩، الانترنت . (www.iier.org/p.3-4)
٢٤) العراق ومنظمة التجارة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص١٢- ١٤ .
٢٥) المصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٧، ص٤ .
٢٦) ثائر محمود رشيد، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦ .
٢٧) المصدر السابق نفسه، ص١٧٧-١٧٨ .
٢٨) يوسف محمود منهل، جدوى إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٧٨.
٢٩) مكي محمد ردام، مصدر سبق ذكره، p.2 .
٣٠) القاضي محمد عبد طعيس، أين المصلحة في إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، النشرة القضائية، العدد(١٩)، بغداد، ٢٠١١، ص٢ .
٣١) د. عبد علي كاظم المعموري، حول إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، مصدر سبق ذكره، ص١٧-١٨ .

(المصادر)

١) منظمة التجارة العالمية ما هي، تاريخها، فوائدها، سلبياتها، ٢٠٠٨، الانترنت . (www.almhml.com)

٢) ماهي منظمة التجارة العالمية (wto) ، ٢٠٠٤، الانترنت . (www.nabdh_alm3ani.net)

٣) تعريف منظمة التجارة العالمية وإختصاص كل دولة فيها، ٢٠٠٩، الانترنت . (www.ejabat.google.com)

٤) د. سهيل حسين الفتلاوي، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٤ .

٥) محمد سليم الحربي، منظمة التجارة العالمية (wto)، ٢٠٠٤، الانترنت . (www.minshawi.com)

٦) مصطفى سلامه، منظمة التجارة العالمية : الية إدارة إتفاقيات الجات، ١٩٩٧ .

٧) مكي محمد ردام، ماذا يعني إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية (wto)، ٢٠٠٦، الانترنت . (www.iraqism.com)

٨) العراق ومنظمة التجارة العالمية، دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية (قسم wto)، وزارة التجارة، بغداد، ٢٠٠٩ .

٩) ثائر محمود رشيد، منظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، بغداد، ٢٠٠٥ .

١٠) عبد علي عوض، العراق ومنظمة التجارة العالمية، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٢٩٤٤)، ٢٠١٠، الانترنت. (www.ahewar.org)

١١) د.محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي(الواقع الحالي وتحديات المستقبل)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط١، ٢٠٠٦.

١٢) د.مظفر حسني علي، مزايا إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، جريدة المدى، العدد(٢٤١١)، ٢٠١٠ .

١٣) يسرى عامر عبد الكريم العبيدي، أثر إدارة التفاوض في قيادة مفاوضات إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٩ .

١٤) د. عبد علي كاظم المعموري، حول إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية: إفتراضات الخارج وحقائق الداخل، بحث منشور، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٠ .

١٥) عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية وإقتصاديات الدول النامية، عمان، ١٩٩٩ .
١٦) د. عبد علي كاظم المعموري، الوطن العربي: ما العمل؟ في ظل تحرير التجارة الدولية، بحوث ودراسات، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٤ .
١٧) عبد المنعم السيد علي، البناء الاقتصادي العراقي: الاسس والمقومات_القيود والتحديات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط١، ٢٠٠٦ .
١٨) د.كمال البصري، العراق ومنظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٩، الانترنت .

(www.iier.org)

١٩) المصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، ٢٠٠٧.
٢٠) يوسف محمود منهل، جدوى إنضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .
٢١) القاضي محمد عبد طعيس، أين المصلحة في إنضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، النشرة القضائية، العدد(١٩)، بغداد، ٢٠١١ .